دور الحياد الإيجابي في السياسة الخارجية العُمانية

ا.د سليم كاطع علي
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ـ جامعة بغداد
saliem.ali@cis.uobaghdad.edu.iq

الملخص:

استندت سلطنة عمان في سياستها الخارجية على مجموعة من الثوابت والمرتكزات في سياق تفاعلاتها الإقليمية والدولية، من خلال إعتماد مبدأ الحياد الإيجابي كمنهج عمل وسلوك تجاه القضايا والأحداث التي شهدتها البيئة الإقليمية والدولية، الأمر الذي جعل السياسة الخارجية العمانية أكثر فاعلية في التعامل مع القضايا والأزمات. ولعل ما ساعد في نجاح السياسة الخارجية لسلطنة عمان في هذا الإطار أنها استندت إلى مجموعة مبادئ ومرتكزات أصبحت راسخة في التعامل مع العالم الخارجي، فضلا عن معطيات الموقع الجغرافي المتميز الذي تحتله سلطنة عمان، وطبيعة التقاليد والأعراف العمانية التي مكنتها من التفاعل والتأثير في علاقاتها مع القوى الإقليمية والدولية على حد سواء، الأمر الذي منح سلطنة عمان إمكانية القيام بأدوار تاريخية في المنطقة وفقاً للرؤية العمانية الرامية إلى تحقيق السلام والأمن والاستقرار في جميع أنحاء العالم. إن توظيف مبدأ الحياد الإيجابي في السياسة الخارجية العمانية يعد أحد عوامل نجاح تلك السياسة، من خلال التوجهات السياسية العقلانية والواقعية والتي توازن بين مصالح الدولة العليا ومصالح القوى الإقليمية والدولية.

الكلمات المفتاحية: الحياد، الحياد الإيجابي، السياسة الخارجية.، سلطنة عمان، الواقعية السياسية.

تاريخ الاستلام :٩/١٢/ ٢٠٢٤	**تاريخ القبول: ٢١ /١/ ٢٠٢٥**	**تاريخ النشر: ١/٣/ ٢٠٢٥**

The Role of Positive Neutrality in Omani Foreign Policy

Assist. Prof. Dr. Saleem Gata'a Ali
Center for Strategic and International Studies
University of Baghdad
saliem.ali@cis.uobaghdad.edu.iq

Abstract:

The Sultanate of Oman is based its foreign policy on a set of constants and foundations in the context of its regional and international interactions, by adopting the principle of positive neutrality as a method of action and behavior towards issues and events witnessed in the regional and international environment, which made Omani foreign policy more effective in dealing with issues and crises. Perhaps what helped in the success of the Sultanate of Oman's foreign policy in this context is that it was based on a set of principles and foundations that have become well-established in dealing with the outside world, in addition to the data of the distinguished geographical location that the Sultanate of Oman occupies, and the nature of Omani traditions and customs that enabled it to interact and influence its relations with the powers. Both regional and international, which give the Sultanate of Oman the ability to play historical roles in the region in accordance with the Omani vision aimed at achieving peace, security and stability throughout the world. Employing the principle of positive neutrality in Omani foreign policy is one of the factors for the success of that policy, through rational and realistic political orientations that balance the supreme interests of the state with the interests of regional and international powers.

Key words : Neutrality, positive neutrality, foreign policy, Sultanate of Oman, political realism.

المقدمــة:

تُعد دراسة السياسة الخارجية العمانية على قدر كبير من الاهمية، واصبحت محط إهتمام العديد من المختصين والدارسين في حقل العلاقات الدولية، بسبب فاعلية دورها وسلوكها المتبع في تفاعلات البيئة الاقليمية والدولية، إذ إستندت السياسة الخارجية العمانية الى مجموعة من المرتكزات والثوابت منذ تولي السلطان قابوس بن سعيد مقاليد الحكم مطلع سبعينيات القرن الماضي، وأصبحت الموجه الرئيس لسياستها سواء على مستوى علاقاتها مع دول العالم، او في إطار دورها في العديد من المنظمات والهيئات الاقليمية والدولية.

ان الخصائص التي تميزت بها السياسة الخارجية العمانية فرضتها مجموعة حقائق بعضها تاريخية وجغرافية، فضلاً عن إمكاناتها الأمنية والاقتصادية والثقافية، مما جعل سياستها الخارجية تتسم عموماً بالهدوء والإعتدال، والحيادية، والتوازن، كما أنها جاءت مؤثرة في المستويات الخليجية والعربية والإقليمية والدولية، وموضع احترام وتقدير في جميع دول العالم، وان تشعب علاقات السلطنة واتساع دوائر الدور الإقليمي لسلطنة عمان، يعود الى إنتهاج مبدأ الحياد الإيجابي كأساس لنشاطها السياسي الخارجي.

لقد مثلت السياسة الخارجية العمانية نموذجاً يحتذى به بين دول المنطقة، من خلال التعامل مع المحيط الاقليمي والدولي وفقاً لمبدأ الحياد الايجابي كونه السبيل لتحقيق مصالحها العليا، والتأكيد على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لها، والالتزام بالمقابل بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى، والنأي بعيداً عن الصراعات الاقليمية والدولية، والتوجه نحو أداء دور إيجابي في العلاقات الدولية، وكونها طرفاً يحظى بالثقة والمصداقية من قبل الاطراف الاقليمية والدولية، مما مكنها من أداء دور الوساطة في العديد من الازمات.

أهمية البحث:

تنطلق اهمية الدراسة من تركيزها على دراسة وتحليل مبدأ الحياد الايجابي كونه مرتكز مهم في سياق علاقات سلطنة عُمان في تفاعلاتها الاقليمية والدولية، وكونه يشكل ضمانة أساسية لتحقيق التعايش السلمي، والتقارب بين الدول في علاقاتها الخارجية، والعمل على حل الصراعات الإقليمية في إطار من الاحترام المتبادل والوساطة لفض المنازعات والصراعات التي تشهدها البيئتين الاقليمية والدولية.

إشكالية البحث:

إنطلقت سلطنة عُمان في سياستها الخارجية، سواء في التفاعلات الاقليمية او الدولية، من استراتيجية الحياد وعدم الانحياز الى أي من الاطراف، وإعتماد مبدأ الحياد التام في التعامل مع أي ازمة دولية، كونه الركيزة الرئيسة في سياتها الخارجية لتحقيق مصالحها الوطنية، والحيلولة دون تأثير الازمات والصراعات الجارية في العلاقات الدولية على امنها واستقرارها الداخلي. ومن إشكالية البحث يمكن طرح بعض الاسئلة البحثية وهي:

١. ما هو مفهوم الحياد والحياد الايجابي؟.
٢. ما هي مرتكزات السياسة الخارجية لسلطنة عُمان؟.
٣. وما هو تأثير الحياد الايجابي في السياسة الخارجية العُمانية؟.

فرضية البحث:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: ان هناك علاقة إرتباطية بين تبني مبدأ الحياد الايجابي الذي تعتمده سلطنة عُمان في سياستها الخارجية تجاه القضايا الاقليمية والدولية، وبين تحقيق مصالحها الوطنية والنأي عن أي من الازمات والصراعات التي تشهدها البيئة الدولية.

المبحث الاول

الحياد الايجابي: المفهوم والتطور

ان أهداف السياسة الخارجية من حيث ماهيتها قد تكون محددة عندما لا تترك مجالاً للاجتهاد في تفسيرها، أو تكون عامة عندما تتميز بعدم الوضوح وتعدد إحتمالات تفسيرها، وبسبب من ذلك يرى (أوركانسكي) أن للهدف أهمية تفوق الهدف المحدد لأنه يمكن تفسيره بما يرضي الجميع ، فضلاً عن ذلك يربك الخصوم ويفيد أغراض النفاق الاجتماعي على مستوى الوحدات الدولية (سليم ٢٠٠١، ٢٩ ـ ٣٠)، ويعزي السبب في ذلك إلى اختلاف العناصر التي تسهم في بلورة وتحديد الأهداف، ومن جهة أخرى نادراً ما نجد في المجتمع الدولي ان تكون الأهداف الحقيقية علنية، رغبة من الدول الفاعلة في إخفاء نياتها الحقيقية، يكون تحديد الأهداف القومية للدولة مجرد إفتراضات أولية.(مقلد ١٩٨٤، ١٩).

اولاً: مفهوم الحياد

اختلف علماء السياسة واللغة والقانون في الاتفاق على وضع مفهوم شامل جامع لمصطلح الحياد في حقل العلاقات الدولية، وعلى الرغم من ذلك، فأن الحياد يهدف بشكل رئيس إلى ابتعاد الدول عن الدخول في المنازعات والحروب، إذ تتبنى الدول سياسة محايدة لتبتعد عن الانخراط في الحرب الباردة التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك لعدم الدخول في تكتلاتها وائتلافاتها ومعسكراتها، لتتمكن من تأدية دورها في

تصفير المشكلات والمسائل العالقة المتنازع عليها، ومن ثم التخفيف من حدة التوترات الدولية بإنتهاج الطرق السلمية كالمؤتمرات والحوارات والتسويات للتوفيق بين الأطراف المتصارعة.

١. **المعنى اللغوي للحياد:** كلمة الحياد من الناحية اللغوية مشتقة من حايد، محايدة، حياد، او تعني لغوياً جانب، وهي ضد إنحاز (المعمري ٢٠١٧، ٢١) ويقال : (تحاوزوا) في الحرب انحاز كل فريق عن الآخر ، وانحاز عن القوم: اعتزلهم. وانحاز إليهم وتحيز : انضم أو متحيزاً إلى فئة (الزهري ٢٠٠١، ٦٤٩). ويقال تحايد فلان: وقف على الحياد فلم ينجز لأحد الطرفين المتخاصمين أو المتنافسين تحايد حكم المباراة، ومنه: سياسة عدم التدخل عدم تدخل أية دولة في الشئون الداخلية لدولة أخرى (مختار ٢٠٠٨، ٥٩٢).

وجاء في المعجم الوسيط الحياد هو : عدم الميل إلى أي طرف من أطراف الخصومة والحياد الإيجابي في السياسة الدولية ألا تتحيز الدولة لإحدى الدول المتخاصمة مع مشاركتها لسائر الدول فيما يحفظ السلم العام. ويعرف الحياد الإيجابي بأنه مذهب سياسي وضعي يقوم على عدم الانحياز إلى كتلة من الكتل المتصارعة دوليا. فإذا قيل: قد تجانب الاثنان، فمعناه: قد تقاطعا الأخذ، فلا يأخذ هذا من هذا شيئاً ولا يأخذ هذا من هذا شيئاً، ويتفق هذا المعنى مع دلالة الحياد إلا ان الحياد في معناه العام يعني الرغبة في التجرد والامتناع عن مناصرة فريق على آخر، لا سيما وأن النزاعات العسكرية والحروب التي حدثت في الماضي جعلت الدول المستقلة أمام خيارين : إما الاشتراك في هذه النزاعات والحروب ، والتحالف مع أحد أطرافها وإما الامتناع عن الاشتراك فيها ، والبقاء بعيداً عن مسرح الأحداث القائمة (مصطفى وآخرون ٢٠١١، ٢١١).

١. **المعنى الاصطلاحي للحياد:** ينطلق الحياد أساساً من رغبة الدولة المنفردة به نظراً لأوضاع خاصة بها إذ تعد هذه الرغبة بمنزلة "إيجاب" أو إعلان صادر عنها بإرادتها المنفردة ويحتاج في ترتيب آثاره إلى قبول الدول الأخرى المعنية بهذا الإعلان، أو بالعكس إيجاب أو إعلان من قبل بعض الدول بأهمية وضع دولة ما تحت نظام الحياد الدائم مراعاة لوضعها ولاعتبارات مختلفة، وتقبل الدولة هذا العرض فتعلن موافقتها على ذلك، إذ إن حالة الحياد الدائم لا تفرض على الدولة رغماً عنها فإذا صادف هذا الايجاب قبولاً من الدول المعنية، عن طريق إبرام معاهدة دولية معها، فإنه يتحول إلى ما يسمى الحياد التعاقدي أو الدائم ويترتب عليه حقوق والتزامات متبادلة بين طرفيه (الهنائي ٢٠٢٢، ٢١٩).

والمتحيز إذا نوى التحيز إلى فئة من المسلمين ليستعين بهم فيرجع إلى القتال غير منهزم. اما الانحياز في الاصطلاح فعرفه بعضهم بأنه الانتماء، أما عدم الانحياز فهو سياسة تأخذ به الدولة بإرادتها الحرة وبحقها في سلوك السياسة التي تراها مناسبة لمصلحتها مع علاقاتها الدولية (الزمخشري ١٩٩٨، ١٠٢). وعرف الحياد الايجابي بأنه موقف سياسي تبنته دول العالم الثالث، التي ارتأت عدم الميل إلى أي من الكتلتين المتصارعتين في إطار الحرب الباردة. مما ادى الى بروز ما يسمى بحركة عدم الانحياز في بداية القرن العشرين كأكبر حركة تحررية في التاريخ تهدف إلى تحرير مئات الملايين من البشر من السيطرة الاستعمارية، إذ بدأت الدول الحديثة الاستقلال والمطالبة بان يكون لها دور وموقع في التفاعلات الاقليمية والدولية. وقد شجعها على ذلك مجموعة من العوامل ، كمعارضة بلدانها لسياسة الارتباط بأي من الكتلتين الغربية والشرقية، والوقوف ضد سياسات الحرب الباردة والأحلاف العسكرية، فضلاً عن إبداء شعوبها رغبتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ونظراً لتجارب هذه الدول الحديثة الاستقلال فانها اكدت بان الاستعمار لا يهدف إلا الى استغلالها ونهب خيراتها، وعليها بعد تحررها من قبضته عدم العودة لتلقي بنفسها في ثوبه مرة أخرى ولهذا لم يكن لها خلاص إلا بالحياد الايجابي وعدم الانحياز (حلمي ١٩٦١، ٣٣).

ثانياً: تطور مفهوم الحياد

يمثل الحياد الايجابي مبدأ تنتهجه دول عدم الانحياز التي ترغب في الحفاظ على استقلالها، والإسهام في السلام العالمي وهو لا يعني العزلة بل ينطوي على أهداف سامية، إذ ينادي بالتعاون لإبعاد خطر الحرب عن العالم، فقد اشتمل هذا الحياد على جانبين، أحدهما إيجابي والآخر سلبي:(مقلد ١٩٩١، ٢٣١).

١. الجانب السلبي في الحياد الإيجابي: يتمثل هذا الجانب في رفض الدول المحايدة الانضمام إلى الأحلاف أو المشاركة في الحروب سواء كانت تقليدية أو باردة بأي صورة من الصور.
٢. الجانب الايجابي في الحياد الإيجابي: ويتمثل في تفاعل الدول المحايدة مع الوقائع والأحداث الدولية المختلفة والتعامل مع أطراف الحرب الباردة.

وإنطلاقاً من ان الحياد الايجابي يعد نظرية سياسية لا قانونية، وبموجبه ترفض دولة ما الانحياز إلى معسكر من المعسكرات الدولية ، وتصر على اتباع سياسة حرة تمليها المصلحة الوطنية لهذه الدولة بغض النظر عن الامتيازات الأخرى. فان هذا المصطلح ظهر لأول مرة في مؤتمر "باندونغ" عام ١٩٥٥م كمحاولة لإبراز العالم الثالث، والوقوف على الحياد بين الكتلتين الشرقية والغربية، ووضع أول بذرة لسياسة عدم الانحياز. وعقد الاجتماع التحضيري في القاهرة عام ١٩٦١، وتم الاتفاق فيه على عقد المؤتمر التأسيس لحركة عدم الانحياز مؤتمر بلجراد وفي هذا الاجتماع اتفق الزعماء جمال عبد الناصر، تيتو، وأحمد سوكارنو

على استعمال لفظ عدم الانحياز، وتجريده من الحياد الايجابي، ومن ثم اصبح يُستعمل هذا اللفظ في مؤتمر الحركة (سمور ٢٠١٠، ٢١٠).

وقد حدد مؤتمر بلجراد المنعقد في أيلول ١٩٦١م المعايير الأساسية لعد سياسة دولة ما منحازة أو غير منحازة، وتتمثل فيما يلي:(الهنائي ٢٠٢٢، ٢٢١).

١. أن تنتهج سياسة مستقلة قائمة على تعايش الدول ذات النظم السياسية والاجتماعية المختلفة.
٢. ألا تكون عضواً في حلف عسكري جماعي تأسس في نطاق الصراع بين الدول الكبرى.
٣. ألا تكون قد سمحت لدولة أجنبية بإقامة قواعد عسكرية في إقليمها بمحض إرادتها.
٤. أن تؤيد وتساند حركات التحرير والاستقلال الوطني.

المبحث الثاني

مرتكزات السياسة الخارجية العمانية

إنطلقت السياسة الخارجية العمانية بتعاطيها مع القضايا الاقليمية والدولية ضمن ثوابت الجغرافيا التي اتسمت بالهدوء والتأني والموضوعية، كما أدركت سلطنة عمان أن موقعها الجيو استراتيجي قد حملها مسؤولية كبيرة تمثلت في المساهمة بشكل رئيس في حماية مدخل الخليج العربي الذي يعد من أهم خلجان العالم، كما كان للتاريخ أثر واضح في بناء نمطية السياسة الخارجية العمانية ولقد رأينا أثر ذلك في عهد السلطان قابوس الذي أفاد من كل الاختلالات التي شهدتها بلاده فتولدت لديه مبادئ وأفكار ورؤى سارت عليها الدولة الحديثة، ورسم السلطان قابوس بن سعيد، سياسة عمان الخارجية، التي ترتكز على مبادئ متجذرة وراسخة تقوم على التعايش السلمي بين جميع شعوب العالم وحسن الجوار، وعدم التدخل في شؤون الآخرين الداخلية، وإيجاد علاقات ودية مع مختلف الدول في العالم.

اولاً: الواقعية السياسية

ان الموقع المترامي الأطراف جغرافياً لسلطنة عمان في أقصى الجنوب الشرقي من شبه الجزيرة العربية، وبإحاطتها ببحرين هما بحر عمان وبحر الخليج العربي والصحراء من الجهة الشرقية، منح سلطنة عُمان حماية طبيعية متميزة، ناهيك عن أن منافذها البرية المتاحة تمر عبر كتل من السلاسل الجبلية الوعرة، مما زاد من مناعة الدولة. وإن جل ما أرادته سلطنة عمان كان يتمثل في سعيها الدؤوب إلى تحقيق الأمن الداخلي والحرص على تماسك الدولة سياسياً واجتماعياً دون السماح لأي دولة باستغلال التركيبة العرقية أو الاختلافات المذهبية لإحداث أزمة في الوضع الداخلي. وقد فرض هذا الواقع الجغرافي على سلطنة عمان إنتهاج الواقعية السياسية في تعاملها

مع العالم الخارجي، فهي لم تسع إلى مد النفوذ أو التوسع الحيوي طابعاً من الاحترام المتبادل ومكنت الدولة من الحفاظ على الاستقرار والتماسك والاستقرار الداخلي (الوهيبي ٢٠١٢، ١٩).

فضلاً عن ذلك، فان موقع سلطنة عُمان المهم في مدخل منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي، وإشرافه على الجانب الغربي من مضيق هرمز أكسبها اهمية كبيرة، الامر الذي تطلب من صانع القرار الخارجي العُماني ممارسة خطاب سياسي وامني يتصف بخصوصية وحساسية بالغة، وكان من سمات هذا الخطاب السياسي احترام دول الجوار وعدم التورط في المنازعات ثم التزام الحياد وعدم الشروع في اتحاد القرارات المتسرعة (القطاطشة ٢٠٠٧، ٢٠٧).

كما إعتمدت سلطنة عمان في علاقاتها مع العالم الخارجي على أسس وثوابت رئيسة ترسخت على مدى السنوات، انطلاقاً من أن دولة عمان تضرب بجذورها في التاريخ وتقوم بأدوار إقليمية ودولية مهمة ومؤثرة تتفق مع الوزن الاستراتيجي والجيوبولتيكي الذي تتميز به. وقد عبر السلطان قابوس عن تلك الثوابت والمرتكزات في خطابه أمام الدورة السنوية لمجلس الشورى العماني بتاريخ ١١/٤/ ٢٠٠٢ بقوله: " نحن دائماً إلى جانب الحق والعدالة والصداقة وندعو إلى التعايش وإلى التفاهم في العلاقات، وإلى استئصال الكراهية التي تتركز في نفوس من يعانون الظلم وعدم المساواة، ففي ذلك الخير كل الخير للبشرية جمعاء" (أبو دية ١٩٩٨، ٢٨).

ولا شك، فان إدراك سلطنة عُمان لطبيعة موقعها الاستراتيجي المهم، فرض عليها ضرورة إعتماد الواقعية السياسية في علاقاتها الاقليمية والدولية، من خلال تبني مبدأ عدم الانحياز والالتزام بالحيادية والاخذ بالحوار، كوسيلة وحيدة لحل الخلافات، لا سيما بعد ان أدركت بان اغلب الصراعات والحروب الدولية قد جاءت نتيجة الابتعاد عن منطق الحوار والحكمة والتروي، وهو ما دفع بصانع القرار الخارجي العُماني الى ضرورة حل القضايا الخلافية بما يحقق السلامة والاستقرار لجميع الاطراف الاقليمية والدولية ذات العلاقة مع السلطنة.

ثانياً: القيادة السياسية

لقد حكم فكرة الإدارة السياسية لسلطنة عمان أمران مهمان؛ أولهما الكاريزما الشخصية للسلطان قابوس بن سعيد، وثانيهما ارتفاع وتيرة التجاوب الشعبي مع الممارسات السلطانية التي دفعت بالبلاد نحو التحديث والتطوير والدخول في سياق المجتمع الدولي المتحضر، وقد انتبه الباحثون منذ مدة إلى أثر عامل الشخصية في صناعة الدولة، ولا سيما في إدارة السياستين الخارجية والداخلية، لذا فإن دراسة شخصية القائد تعد ركناً من أركان الدولة وأصبح أمراً مسلماً به نظراً لما أكدت عليه الدراسات من رصد واضح للتأثير الكاريزمي لشخصية رئيس الدولة (فضة ١٩٧٣، ٥٤).

وقد رسم السلطان قابوس بن سعيد، سياسة عمان الخارجية منذ تسلم السلطان قابوس للحكم عام ١٩٧٠التي إرتكزت على مبادئ متجذرة وراسخة وتقوم على التعايش السلمي بين جميع شعوب العالم، وحسن الجوار، وقد كان لخطاب السلطان دلالات عميقة حول ذلك النهج الجديد، أثناء الانعقاد السنوي لمجلس عُمان في ٢٠٠٧/١١/٦ إذ قال: "إن معالم سياستنا الداخلية والخارجية واضحة فنحن مع البناء والتعمير والتنمية الشاملة المستدامة في الداخل ومع الصداقة والسلام، والعدالة والوئام والتعايش والتفاهم والحوار الإيجابي البناء مع الخارج، هكذا بدأنا، وهكذا نحن الآن وسوف نظل كذلك راجين للبشرية جمعاء الخير والازدهار والأمن والاستقرار، والتعامل على إقامة ميزان الحق والعدل" (الوهيبي ٢٠١٢، ٥٠). وهو ما جعل السياسة الخارجية لسلطنة عمان تتميز بالحكمة والوسطية والاعتدال، وإنتهجت ما يمكن أن نسميه بـ (الخصوصية العمانية) التي تتمثل في المحافظة على علاقات ودية مع دول الجوار والابتعاد عن الخوض في القضايا الساخنة مثلما حدث في أحداث الخليج.

ولا شك، فقد تمثلت ثوابت السلطان قابوس في إعتماد سياسة خارجية نشطة لتحقيق نوع من التوازن بين الظروف الخارجية والداخلية للبلاد، فقد تفاعلت سلطنة عمان إيجابياً مع القوى الكبرى كالولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا، كما اتخذ موقفاً إيجابياً مع بلدان مجلس التعاون الخليجي، وكانت أهداف هذا التعاون والتفاعل الإيجابي تتلخص في تأمين السواحل البحرية والدفاع عن مضيق هرمز، وساحل العرب وبحر عُمان مع الابتعاد عن الانخراط في صراعات المنطقة.

ثالثاً: اولوية المصلحة الوطنية

اعتمدت سلطنة عمان الحوار وتعزيزه بين الأطراف المتنازعة لحل الخلافات بروح الوفاق والتفاهم والتنكر لفكرة الحرب ومقاومتها وسيلة لفض الخلافات وإنهاء الصراعات بين الدول، كونها من الاسس الرئيسة لتحقيق المصالح العليا لسلطنة عُمان في تفاعلاتها الاقليمية والدولية.

إذ جاء الفهم العماني للعلاقات الدولية، ومن ثم لمفهوم السياسة الخارجية مؤكداً على أن المصالح المشتركة بين الدول هي الأساس الذي يجب أن يرتكز عليه، فضلاً عن ضرورة البناء على الإيجابيات. وقد تماشى هذا التوجه مع مكونات النفس العمانية الجانحة للسلم والتفاهم على الصعيدين العام والخاص، وذلك حين تبنى الفكر السياسي العماني مذهبية الالتزام بالحوار وسيلة مثلى للحصول على الحقوق المشروعة، على أن يكون هذا الحوار هادفاً وليس من أجل إضاعة الوقت وتوكيد النفاق السياسي وإشغال الرأي العام دون فائدة، إذ أدرك الفكر السياسي العماني، انطلاقاً من هذه الثوابت، أن ثمة ارتباطاً جدلياً بين المكونات الداخلية والخارجية على مختلف مستويات التنمية والعلاقات الدولية. لذا فقد أحاط الداخل والخارج بكثير من الاهتمام

والدراسة والتحليل، وآمن أن التعاطي مع القضايا الدولية المهمة والمتفاعلة يجب أن يرتكز وبصورة جلية ومباشرة على ترصين المعطيات الداخلية (حمودي ١٩٩٢، ١٣٥).

وذهبت سلطنة عمان أن من حق كل دولة أن تبحث عن مصالحها، ولكن دون تجن أو استكبار أو خروج عن مبادئ القانون الدولي، فإن توافقت هذه المصالح وتقاطعت فيجب الذهاب إلى دائرة التعاون لحل كل الأزمات والخروج من كل الاختناقات، وتدرك سلطنة عمان أن أية سياسة لأية دولة هي قائمة على أساس المصالح (كشيشيان ١٩٩٦، ٦٣). ومن هنا جاءت الدعوة العمانية للأطراف العربية التي تتحاور مع الغرب أن تستخدم الخطاب السياسي واللغة التي يفهمها الآخر دون استفزازه حتى يصبح من الممكن كسبه إلى الجانب العربي، ومناصرة قضاياه، لا سيما وأن كثيراً من أوراق اللعبة بيد هذا الآخر المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، ومن هنا يرى صانع القرار العماني أن الدولة الراشدة هي التي تستطيع مخاطبة الرأي الدولي العام بطريقة علمية مدروسة على صعيد الفكر والواقع، تحقيقاً لمصالح الشعوب والدول.

كما أدركت سلطنة عمان أن التخطيط والتنظيم هما أساس صياغة إستراتيجيتها الخارجية على أن يتم ذلك عبر بناء خطاب سياسي يلتزم بما يتفق والثوابت للدولة ويتوافق مع إمكاناتها وقدراتها، وذلك حتى يأتي القرار السياسي منسجماً مع ذاته وأن يكون متسقاً على صورة واحدة يحكمه الثابت ولا تحكمه الآنية والمرحلية (الشنفري ١٩٩٠، ٢٠١). وعليه، فقد جاء الإطار النظري للسياسة الخارجية العمانية محدداً تماماً للمنهجية المعتمدة على فكرة التخطيط المسبق والقائم على الواقع التاريخي وموروثاته وعلى الواقع العلمي التطبيقي المعاش. وقد عرفت سلطنة عمان بعد تولي السلطان قابوس مقاليد الحكم ثورة حقيقية في كل مكونات الدولة، ومن خلال ما شهدته مجالات السياسة الخارجية والدبلوماسية العمانية من تقدم وإعادة صياغة، إذ بدأت الدولة الجديدة بتهيئة نفسها للتعامل مع المجتمع الدولي والانخراط فيه؛ ولكن على أسس من العقلانية والانفتاح والاعتدال. كما بدأت السياسة الخارجية العمانية في بناء ثوابت جديدة ومركزية كان أهمها الاحترام المتبادل بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين ومد يد الصداقة والتعاون للجميع دون تمييز أو استثناء (السويدي ٢٠٠٥، ٨٧).

رابعاً: الاعتدال والوسطية

إن إستراتيجية الحياد الإيجابي التي إعتمدتها سلطنة عُمان في علاقاتها الخارجية، إتسمت بتبني منهج الاعتدال والوسطية كإطار حاكم للسياسة الخارجية العُمانية، إذ تبنت القيادة العمانية هذه المنطلقات، بوقت تدرك السلطنة، معه حجم قدرتها، ومعطيات قوتها، وتسعى لتوظيفها بشكل جيد، إذ شرع السلطان قابوس في بناء اسس السياسة الخارجية العُمانية بعد ان أرسى دعائم الاستقرار الداخلي في السلطنة، وانهى مرحلة من العزلة والإنكفاء الداخلي، والتوجه الى مرحلة

جديدة من الفاعلية والانفتاح، منطلقاً من ضرورة استلهام الإرث الحضاري، الأمر الذي جعل من سلطنة عمان على الرغم من قلة مواردها وثرواتها الطبيعية مقارنة مع جيرانها من دول مجلس التعاون الخليجي، دولة ذات مواقف محددة ووفقاً لثوابت سياستها الخارجية. ووفقاً لهذا التصور فإن المنطلقات السياسية التي تؤكدها السلطنة من مدة لأخرى، تشير إلى تبني نموذج حيادي وحيوي، فاعل وايجابي، ويمكن رصد تلك المنطلقات من خلال مواقفها إزاء القضايا الإقليمية، ومنها:(كاظم ٢٠١٨، ١٣٨).

١. حفظ التوازن على جانبي الخليج العربي بين دول الخليج العربية وإيران .
٢. تسوية قضايا حدودها البرية والبحرية مع كل جيرانها بشكل سلس وسلمي.
٣. تحقيق تفاهم ممكن بين السعودية وإيران في الأزمة السورية والأزمة اليمنية.
٤. التوفيق بين الجمهورية الاسلامية الايرانية والغرب بخصوص الملف النووي الإيراني.

كما إرتكزت السياسة الخارجية العمانية في المحيط الاقليمي والدولي من عدة تصورات واقعية هي: (كاظم ٢٠١٨، ١٣٩).

أ. الموقع الإستراتيجي المهم الذي ربطها بالكثير من الدول التي تطل على المحيط الهندي ، وعلى الخليج العربي وعلى بحر العرب.
ب. العمق التاريخي للدولة العمانية ساعدها بإقامة علاقات متينة، مبنية على أساس حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتحقيق المصالح المشتركة بين الدول.
ج. سياسة خارجية متوازنة في تقدير الأمور، واضحة وواقعية، بعيدة عن الإنفعال والمبالغة.

المبحث الثالث

الحياد الايجابي وتأثيره في السياسة الخارجية العُمانية

السياسة العمانية ذات خصوصية لافتة للنظر، على المستويين الإقليمي والدولي على حد سواء، إذ تمثل السياسة الخارجية لسلطنة عُمان نموذجاً للتعامل الهادئ في الشرق الأوسط رغم فوضى الصراعات التي تعصف بالمنطقة بين فينة وأخرى. فقد حرصت سلطنة عمان بعد تولي السلطان قابوس مقاليد الحكم، وفي سياق حرصها على تطبيق مبدأ الحياد الايجابي في علاقاتها الخارجية، على ضرورة ان تكون العقيدة السياسية الخارجية للسلطنة، مرتكزة على عدة منطلقات هي:(الهنائي ٢٠٢٢، ٢١٨ ـ ٢١٩).

١. بناء السياسة الخارجية على أساس من العقلانية والانفتاح والاعتدال، وبناء ثوابت جديدة ومركزية أهمها الاحترام المتبادل بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، ومد يد الصداقة والتعاون للجميع دون تمييز او استثناء.

٢. إعتماد مبدأ التوازن والحفاظ على علاقات حسن الجوار ومراعاة القوانين الدولية والحرص على مصلحة الوطن ومصلحة الأمة العربية إيماناً منها بأن غياب الاستقرار الإقليمي يشكل تهديداً للاستقرار الداخلي، مما جعل السياسة الخارجية لها يتجه نحو الحياد الإيجابي، إذ لا تنحاز عمان لأي طرف من الإقليم، وترفض سياسة المحاور والأحلاف الإقليمية، وتنسج علاقات ودية مع كل القوى في المنطقة، وهو ما يجعلها قادرة على القيام بدور الوساطة بين الأطراف المتصارعة، والإسهام في حل الإشكالات في المنطقة، بما يحد من حالة عدم الاستقرار فيها وخطرها على الاستقرار الداخلي.

٣. اللجوء إلى الحوار المثمر الإيجابي، هذا الحوار الذي يجب أن يكون عربياً ـ عربياً ، أو يرافقه حوار عربي ـ دولي في إطار القانون الدولي وإحترام القرارات الدولية.

٤. الأخذ بالحداثة ولكن مع عدم إغفال الموروث الثقافي، والبعد عن إقحام الذات في شؤون الآخرين وخلق دوائر متقاطعة بين البعد المحلي وبين كل من البعدين الإقليمي العربي والدولي واعتماد منهجية التخطيط بإتقان، وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى والانحياز إلى الحلول السلمية في المنازعات والواقعية والحياد وانتهاج سياسة حسن الجوار واحترام القوانين والاعراف الدولية.

٥. التمسك بالانتماء العربي والإسلامي، إعمالاً لما نصت عليه المادة الأولى من الدستور العماني، التي نصت على: أن سلطنة عمان دولة عربية إسلامية ومستقلة ذات سيادة تامة عاصمتها مسقط، لذا تلتزم السياسة الخارجية العمانية في كل توجهاتها بالعمل ابتداءً داخل الدائرة العربية، إذ امتزج تاريخها بالتاريخ العربي، وارتكزت مصالحها على هذا الأساس، وفي ٢٦ أيلول ١٩٧١ أعلنت السلطنة انضمامها إلى جامعة الدول العربية، ومنذ ذلك الحين تحرص السلطنة على المشاركة الفعالة والمستمرة في كافة الأنشطة التي تتم من خلال الجامعة، كما أكدت على مبدأ قيام علاقات عربية ـ عربية قوية.

ومما تقدم، فقد إنطلقت سلطة عمان في علاقاتها مع العالم الخارجي على أسس وثوابت رئيسة ترسخت عبر مئات السنين، وما ساهم في اعتماد هذه الاسس ان النظام السياسي العماني ظاهرياً محكوم بالفرد، لكنه في داخله يبدو وبوضوح نظاماً حكيماً في سياسته المتأثرة بقوة شخصية القائد وقدرته الفائقة على إدارة أجهزة الدولة بصورة متكاملة متوافقة.

وقد اتسمت السياسة الخارجية العمانية باستمرار بالاعتدال والاتزان والابتعاد عن التطرف الأيديولوجي، والتركيز على تبني سياسة واقعية، تقوم على تحقيق مصالح السلطنة مع تجنب الدخول في المخاطرات والمغامرات غير المحسوبة العواقب. وتميزت سلطنة عمان بالمحافظة على علاقات مميزة وإيجابية مع القوى العظمى، وذلك منذ تطور العلاقات العمانية مع بريطانيا، والتي تعود نشأتها إلى مراحل ترجع إلى القرن السابع عشر، حين تطورت العلاقات التجارية والسياسية مع شركة الهند الشرقية البريطانية (أبو دية ١٩٩٨، ٩٠).

وعليه، فقد سعت سلطنة عمان باستمرار للحفاظ على سياسة خارجية مستقلة وغير تدخلية ومحايدة بقدر الإمكان لتكون موضع ثقة إقليمياً ودولياً، الأمر الذي يمكنها من الحفاظ على التوازن بين المصالح المتضاربة لجيرانها وبين مصلحتها القومية العليا المتمثلة بأمنها، وكل ذلك ضمن سياسة خارجية تضع المصالح الوطنية والبعد عن الصراعات كهدف أساسي في توجهاتها (البرهاوي ٢٠١٨، ١٢).

ولم تقف السياسة الخارجية العمانية عند موقف الحياد والنأي عن التحالفات والاستقطابات وتجنب الصراعات، وإنما تجاوزت ذلك إلى تطوير أدوار مهمة تمثلت في الانتقال إلى مرحلة الحياد الإيجابي، والتي تتمثل في القيام بأدوار الوساطة والمساهمة في حل النزاعات والصراعات والتخفيض من حدة التوتر فيها والمساهمة في تقريب المواقف بين الأطراف المتنازعة وحتى التوصل إلى التسوية للنزاعات، وذلك بشكل خاص على مستوى الشرق الأوسط والمنطقة العربية (أبو عون ٢٠١٦، ٢٤).

ان تميز السياسة الخارجية العمانية بالوضوح والتوازن والمصداقية، مكنها من إقامة علاقات دولية متوازنة مع مختلف الدول، وعلى كافة المستويات سواء الخليجية أو العربية أو الإسلامية أو الدولية، ويعود سبب ذلك إلى رسم سياسة خارجية ناجحة وتفهم صانع القرار العماني لأهمية العلاقات الدولية، وكيفية استغلالها لما يخدم مصالح السلطنة إذ استطاعت سلطنة عمان منذ تولى السلطان قابوس مقاليد الحكم أن تستعيد مكانتها ودورها النشيط في مختلف المحافل الدولية والهيئات والمنظمات الخليجية والعربية والإسلامية والدولية وذلك عبر علاقات طيبة مع أكثر من (١٤٠) دولة في العالم، وأكثر من (١٠٥) من المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية (الوهيبي ٢٠١٢، ١٠٥ ـ ١٠٦).

كما استطاعت السياسة الخارجية العمانية، نظراً لتميزها بالواقعية والبناء على المصالح المشتركة والابتعاد عن الإيديولوجيات، أن تكون نموذجاً للوساطات الإقليمية، وموضع ثقة للقوى الإقليمية والدولية، الأمر الذي جعل من السلطنة مقصد يلجأ عليها في تسوية الأزمات المستعصية (البرهاوي ٢٠١٨، ١١٤). فضلاً عن تبني مبدأ ثابت إعتمدته سلطنة عُمان في علاقاتها الخارجية، والمتمثل بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى. إذ تم النص على هذا المبدأ في نص القفرة الثانية من المادة العاشرة من الدستور

العماني التي جاءت في إطار المبادئ السياسية التي توجه سياسة الدولة العمانية، كما جاءت الفقرة الثانية التي ورد فيها النص على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية مسبوقة بفقرة أولى تضمنت النص على مبدأ الاستقلال والسيادة، الأمر الذي يجعل من المؤسس الدستوري العماني يميل إلى فكرة اعتبار مبدأ عدم التدخل مرتبط بمبدأي السيادة والمساواة بين الدول، وهو ما يطابق المقاربة العمانية لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للمفهوم المعطى لهذا المبدأ في نطاق القانون الدولي، ومن ثم فان المؤسس الدستوري العماني في مجال مبدأ عدم التدخل قام بدسترة قاعدة دولية من حيث التسمية والمعنى فقد أطلق المؤسس الدستوري العماني على المبدأ التسمية المعروفة في نطاق القانون الدولي، وربطه بمبدئي المساواة والسيادة في مطابقة واضحة لمفهوم المبدأ في نطاق القانون الدولي (دغبار ٢٠١٦، ٢٠٦).

وعلى هذه الأسس جاءت المقاربة العمانية للقضية الفلسطينية إذ رأت سلطنة عمان أن على العرب قبل البدء في تداول الأمر مع الخارج أن يتفقوا فيما بينهم وأن يجمعوا كلمتهم، وذلك بنبذ الفرقة وتوحيد السياسات، وعليه فإنه لا يمكن الوصول إلى (العالمي) قبل إنجاز (المحلي)، ومهما يكن من أمر فإن الفكر السياسي العماني قد طالب وبكل وضوح بضرورة ترتيب البيت الداخلي حتى يمكن تحقيق الطموح الذي يبدأ باكتساب تأييد الرأي العام الدولي (العريمي ٢٠٠٢، ٩٩ ـ ١٠٠).

وجاءت أولى المواقف البارزة لدور الوساطة، مع الموقف العماني عام ١٩٧٩ وقرار السلطنة في حينه بعدم مقاطعة جمهورية مصر العربية، خلافاً لما أقدمت عليه آنذاك سائر الدول العربية، عندما قررت مقاطعة مصر إثر توقيعها اتفاقية كامب ديفيد للسلام مع الكيان الاسرائيلي عام ١٩٧٩. وفي عام ١٩٨١، كان لسلطنة عمان دور في حل أزمة الرهائن الأمريكيين في طهران، إذ ساهمت السلطنة في إقامة قناة تواصل غير مباشرة بين الطرفين انتهت إلى التوصل للتوقيع على اتفاقية لحل الازمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، في التاسع عشر من كانون الثاني ١٩٨١ (العريمي ٢٠٠٢، ١١٧).

أما في عقد الثمانينيات من القرن الماضي فقد برز الموقف العماني المنفرد من بين دول الخليج عبر اختيارها عدم الانحياز إلى الجانب العراقي خلال الحرب العراقية الإيرانية. وفي عام ١٩٨٧ رفضت سلطنة عمان مقترحاً بالسماح باستخدام أراضيها للهجوم على جزر أبي موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، كجزء من عمليات الحرب في حينها. كما اختارت السلطنة ممارسة دور الحياد الإيجابي، وذلك عبر القيام بدور الوساطة بين العراق وايران، وبما أدى بالنهاية إلى المساهمة في إنهاء الحرب في الثامن من آب عام ١٩٨٨ (البلوشي٢٠١٦، ٥٨). وفي عام ١٩٩١ وبعد الغزو العراقي للكويت عارضت سلطنة عمان الموقف العراقي ودعت للتوصل إلى حل سلمي للأزمة، ومع استمرارها في التركيز على الحل السلمي والدعوة له، اتخذت قراراً

بـعدم المشاركـة فـي عمليات قوات التحالف ضد الـعراق أو مـا عرفت بحرب الخليج الثانيـة، عام ١٩٩١ (البرهاوي ٢٠١٨، ١٣٣).

وتعزز الموقف العماني المحايد في الأزمات مع المبادرة للقيام بدور الوساطة، وهو ما ظهر مثلاً في حالة الأزمة السورية، حين التزمت السلطنة بعدم دعم المعارضة المسلحة، وحافظت على العلاقات الدبلوماسية مع دمشق، وتعزز ذلك مع استضافة وزير الخارجية السوري وليد المعلم، في مسقط، في آذار ٢٠١٨، وحضوره مراسم افتتاح المقر الجديد للسفارة السورية في عُمان. وفي الرابع من تشرين الأول ٢٠٢٠، أصبحت سلطنة عُمان أول دولة تعين سفيراً إلى سوريا منذ اندلاع الأزمة، ما أعطى مؤشراً على مبادرة السلطنة بقيادة الجهود لإعادة سوريا إلى الإطار العربية والتوطئة لتفعيل عضويتها من جديد في جامعة الدول العربية (الحمادي ٢٠٢١، ٣٥).

كما ظهرت مواقف الحياد الإيجابي في السياسة العُمانية واضحة في التعامل مع الأزمة اليمنية، إذ امتنعت السلطنة عن المشاركة ضمن عمليات عاصفة الحزم العسكرية في اليمن بعد انطلاقها في نهاية آذار ٢٠١٥، لتكون بذلك الدولة الوحيدة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي التي امتنعت في حينها عن الانخراط في التدخل العسكري، بل إتجهت القيادة العمانية الى تقديم المبادرات والقيام بدور الوسيط الذي يسعى لحل الأزمة والتقريب بين أطرافها، عبر أداء دور الوساطة بين الحوثيين من جهة، والحكومة اليمنية والسعودية من جهة أخرى (السنيدي ٢٠٢٠، ٥٢).

فضلاً عن ذلك، فقد برز دور الوساطة العمانية في الملف النووي الإيراني، في عام ٢٠١٥، وذلك عبر المساهمة العمانية في التوصل إلى الاتفاق النووي الإيراني في تموز عام ٢٠١٥، إذ استضافت عاصمة السلطنة، مسقط، المفاوضات التي تمت عبر القنوات الخلفية بين إيران والمجموعة الدولية (٥ +١) منذ العام ٢٠١٢، وحتى تم التوصل إلى الصيغة النهائية للاتفاق (البلوشي ٢٠١٦، ٦٥).

وبعد وقوع الأزمة الخليجية عام ٢٠١٧، بين كل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر من جهة، وقطر من جهة أخرى، التزمت سلطنة عمان بعدم المشاركة في قرار الدول الأربعة مقاطعة دولة قطر، وقررت عدم الانحياز إلى أي من جانبي الأزمة، مع الاستمرار في قيادة مساعي التقريب بين أطراف الأزمة (السنيدي ٢٠٢٠، ٥٤).

ولا شك، فان طبيعة المتغيرات والاحداث الاقليمية والدولية، فرضت على سلطنة عُمان ضرورة التوفيق بين قدراتها ومصالحها، عبر التوجه نحو تبني استراتيجية جديدة في علاقاتها الخارجية مرتكزة الى مبدأ الحياد الذي تعتمده في سياستها الخارجية، ويمكن تسميتها بـ (استراتيجية التحوط)، والتي تقع بين استراتيجيتي التوازن والحياد، فالحياد يجبر الدولة على عدم التدخل في أي صراع، وعلى التزام موقف واحد

تجاه جميع أطراف الصراع، فيما يتيح التحوط لمن تتبناه التعاون مع الدولة الخصم، والتعاون في الوقت نفسه مع حلفاء ضدها. وتلجأ إليها الدول، لا سيما الصغيرة والمتوسطة منها، عندما لا ترغب في دعم أي من القوتين المتنافستين، أو وضع نفسها في موقف يتطلب الاختيار بينهما. فعلى الرغم من أن السياسة الأمنية لسلطنة عُمان تستند إلى التحالف، فإنها وإن كانت تتبع سياسة الحياد، فهي متحالفة مع السعودية والولايات المتحدة الامريكية، وتحتفظ بعلاقات اقتصادية وأمنية وسياسية قوية مع إيران، وتفضل البقاء على الحياد في أية مشكلات إقليمية، لاسيما إذا كانت الأخيرة أحد طرفيها أو أحد أطرافها، مثل أزمة البرنامج النووي الإيراني، والصراع في اليمن، والصراع السوري (الدسوقي ٢٠١٩، ٣١ ـ ٣٢). والحقيقة فأن سياسات عمان التحوطية تظهر أن لها تصوراتها المختلفة للبيئة الخارجية مقارنة بالدول الاخرى، وهذا يفسر ما تتخذه بطريقة مستمرة من خيارات مستقلة في سياساتها الخارجية، ويمكن إرجاع السبب في التصورات المختلفة لمصالحها الاستراتيجية، والتهديدات والفرص إلى الوضع الجيوبوليتيكي الفريد للسلطنة، الذي ينبع من التفاعلات التاريخية مع القوى الاقليمية والدولية.

ومما تقدم، فان المرتكزات التي تبنتها سلطنة عُمان في علاقاتها الاقليمية والدولية، مكنتها من الحفاظ على سياسة خارجية مستقلة وغير تدخلية ومحايدة بقدر الإمكان، لتكون موضع ثقة إقليمية ودولية، الأمر الذي منحها القدرة للحفاظ على التوازن بين المصالح المتضاربة لجيرانها وبين مصلحتها القومية العليا المتمثلة بأمنها، وكل ذلك ضمن سياسة خارجية تضع المصالح الوطنية والبعد عن الصراعات كهدف أساسي في توجهاتها الخارجية.

الخاتمــة:

أدركت سلطنة عُمان أن اعتماد مبدأ الحياد الايجابي في سياستها الخارجية تجاه التفاعلات الاقليمية والدولية يشكل ركيزة اساسية لسياستها الخارجية، تحقيقاً لأهدافها في حماية امنها واستقرارها، وللتعاطي الايجابي مع الدول الاخرى، فضلاً عن اهمية التخطيط والتنظيم كونهما أساس صياغة إستراتيجيتها الخارجية على أن يتم ذلك عبر بناء خطاب سياسي يلتزم بما يتفق والثوابت للدولة ويتوافق مع إمكانياتها وقدراتها. وقد عرفت سلطنة عمان بعد تولى السلطان قابوس مقاليد الحكم ثورة حقيقية في كل مكونات الدولة ومن خلال ما شهدته مجالات السياسة الخارجية والدبلوماسية العمانية من تقدم وإعادة صياغة، إذ بدأت الدولة الجديدة بتهيئة نفسها للتعامل مع المجتمع الدولي والانخراط فيه؛ ولكن على أسس من العقلانية والانفتاح والاعتدال من أهم الأهداف التي تنظر إليها الدول وتلقي بها على عاتق سياساتها الخارجية المحافظة على استقلالها وأمنها، وحماية مصالحها الاقتصادية، ومنحها المكانة بين الدول، ولتحقيق هذه الأهداف فإن السياسة

الخارجية بدورها تلقى هذه الأهداف على الأجهزة المسؤولة عن السياسة الخارجية في الدولة لتضطلع بمسؤولية صنع هذه السياسة.

إن الرؤية العمانية لمفهومي السياسة الخارجية والعلاقات الدولية تنطلق من الذات إلى الآخر، ومن المحلي الخاص إلى الدولي العام، مع الالتزام بمنظومة القيم الأخلاقية القائمة على الحوار السياسي وتبادل المنافع على أسس مبدأ المصالح المشتركة. أن السياسة الخارجية العمانية كانت فعّالة في جميع الدوائر التي تشمل النشاط السياسي والعمل الدبلوماسي، وتميزت السياسة الخارجية العمانية بوجود فكر سياسي شمل كافة القضايا ذات الصلة بالمجتمع العماني وكيفية التعامل معها والانتقال بالواقع الاجتماعي والاقتصادي العماني الذي عرف عنه الانغلاق على نفسه إلى واقع جديد ومنفتح على دول العالم، ويشمل هذا الفكر السياسي جميع الأفكار والنظريات والقيم التي تشكل قاعدة السلوك السياسي.

المصادر باللغة العربية:

١. أبو دية، سعد. ١٩٩٨. *السياسة الخارجية العُمانية في عهد السلطان قابوس (١٩٧٠ ـ ١٩٩٨): دراسة في عقائد صانع القرار العُماني*. الأردن: دار البشير.

٢. أبو عون، ناصر. ٢٠١٦. *سياسة عُمان الخارجية: القوة الناعمة والحياد الإيجابي*. الأردن: دار دجلة للنشر والتوزيع.

٣. الأزهري، محمد بن أحمد. ٢٠٠١. *تهذيب اللغة*. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٤. البرهاوي، رعد محمود. ٢٠١٨. *السياسة العُمانية تجاه ايران في عهد السلطان قابوس (١٩٧٠ ـ ٢٠١٦)*، الأردن: دار دجلة للنشر والتوزيع.

٥. البلوشي، مريم. ٢٠١٦. "أثر العلاقات العُمانية ـ الايرانية في امن دول مجلس التعاون بعد الربيع العربي"، مجلة المستقبل العربي (مركز دراسات الوحدة العربية/ بيروت) العدد (٤٤٥).

٦. الحضرمي، عمر والقطاطشة، محمد. ٢٠٠٧. "الثوابت والمرتكزات في السياسة الخارجية العُمانية"، المؤتمر العلمي الرابع: (علاقات عُمان الخارجية في القرن العشرين)، جامعة آل البيت، الأردن.

٧. حلمي، مصطفى محمد. ١٩٦١. *العالم الثالث ومؤتمرات السلام*. القاهرة: دار الثقافة العربية للطباعة.

٨. الحمادي، عدنان بن صالح. ٢٠٢١. "السياسة الخارجية لسلطنة عُمان حيال الجمهورية الاسلامية الايرانية ومدى تأثيرها على أمن مجلس التعاون لدول الخليج العربي (٢٠١١ ـ ٢٠٢٠)"، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، الأردن.

٩. حمودي، هادي حسن. ١٩٩٢. *الفكر السياسي العُماني من الثوابت الى المتغيرات*. مسقط: وزارة الاعلام.

١٠. الدسوقي، أيمن إبراهيم. ٢٠١٩. التحوط الاستراتيجي في الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية (مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية/ القاهرة)، العدد (٢١٥).
١١. دغبار، رضا. ٢٠١٦. "الأوجه الدولية لدستور سلطنة عُمان" ، مجلة العلوم القانونية والسياسية (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر)، العدد (١٣).
١٢. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو. ١٩٩٨. *أساس البلاغة*، بيروت: دار الكتب العلمية.
١٣. سليم، محمد السيد. ٢٠٠١. *تحليل السياسة الخارجية*. القاهرة : دار الجليل.
١٤. سمور، زهدي عبد المجيد. ٢٠١٠. *تاريخ العرب المعاصر*. القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق.
١٥. السنيدي، خميس بن علي بن خميس. ٢٠٢٠. "السياسة الخارجية لسلطنة عُمان تجاه الازمة اليمنية (٢٠١٥ ـ ٢٠٢٠)"، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، الأردن.
١٦. السويدي، احمد. ٢٠٠٥. "تاريخ العلاقات السياسية بين دولة الامارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان (١٩٧٠ ـ ٢٠٠٠)"، رسالة ماجستير، جامعة بيروت العربية، بيروت.
١٧. الشنفري، احمد بن سالم بن احمد. ١٩٨٩ – ١٩٩٠. "الخطاب السياسي للسلطان قابوس"، رسالة ماجستير، المدرسة الوطنية للإدارة العمومية، الرباط.
١٨. عبد الفتاح، فكرت نامق. ١٩٨١. *سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية (١٩٥٣ – ١٩٥٨)*. بغداد: دار الحرية للطباعة.
١٩. العريمي، محمد بن مبارك. ٢٠٠٢. "تطور نظام الشورى في سلطنة عُمان من عام ١٩٨١ ـ ٢٠٠٠"، رسالة ماجستير، الجامعة الاردنية، الأردن.
٢٠. فضة، محمد إبراهيم. ١٩٧٣. "أثر عامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية"، مجلة السياسة الدولية (مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية/ القاهرة)، العدد (٧٤).
٢١. كاظم، محمد كريم. ٢٠١٨. "الدور الاقليمي لسلطنة عُمان ونموذج الحياد الإيجابي"، مجلة حمورابي للبحوث والدراسات (مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت)، العدد (٢٥ ـ ٢٦).
٢٢. كشيشيان، جوزيف. ١٩٩٦. *رؤية من الخارج: بعض مميزات السياسة الخارجية العُمانية*، مسقط: المعهد الدبلوماسي العُماني.
٢٣. مختار، احمد. ٢٠٠٨. *معجم اللغة العربية المعاصرة*، الطبعة الأولى، عالم الكتب.
٢٤. المعمري، عبد العزيز بن هلال بن علي. ٢٠١٧. *سياسة الحياد الايجابي وأثرها على العلاقات العُمانية ـ العربية (٢٠١١ ـ ٢٠١٥)*. الأردن: معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت.
٢٥. النعيمي، أحمد نوري. ٢٠٠٩. *السياسة الخارجية*، بغداد: الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة.

٢٦. الهنائي، بدرية بنت عبد الله بن منصور. ٢٠٢٢. "مبدأ الحياد الإيجابي وتطبيقاته في السياسة الخارجية العُمانية مقارنة بالفقه الإسلامي"، المجلة العلمية (كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر) الجزء الثاني، العدد (٣٤).

٢٧. الوهيبي، حمود بن عبد الله بن حمود. ٢٠١٢. "أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية لسلطنة عُمان (١٩٧٠ ـ ٢٠١١)"، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، الأردن.

٢٨. مصطفى، إبراهيم وآخرون. ٢٠١١. *المعجم الوسيط مجمع اللغة العربية*، القاهرة: دار الدعوة .

٢٩. مقلد، اسماعيل صبري. ١٩٨٤. *العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات*، الكويت: مطبوعات جامعة الكويت.

٣٠. مقلد، اسماعيل صبري. ١٩٩١. *العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الاصول والنظريات*، القاهرة: المكتبة الاكاديمية.

المصادر باللغة الانكليزية:

1. Abdel Fattah, thought Namiq. 1981. “siasat aleiraq alkharijiat fi almintaqat alearabia (1953 - 1958) [Iraq’s foreign policy in the Arab region (1953-1958)]”. Baghdad: Freedom Printing House.
2. Abu Aoun, Nasser. 2016. “siasat euman alkharijiati: alquat alnaaeimat walhiad al'iijabi [Oman’s Foreign Policy: Soft Power and Positive Neutrality]”. Jordan: Dar Dejlah for Publishing and Distribution.
3. Abu Dayyah, Saad. 1998. “alsiyasat alkharijiat aleumanyt fi eahd alsultan qabus (1970 1998): dirasat fi eaqayid sanie alqarar aleumany [Omani foreign policy during the era of Sultan Qaboos (1970-1998): A study of the beliefs of the Omani decision-maker]”. Jordan: Dar Al-Bashir.
4. Al Balushi, Maryam. 2016. “athar alealaqat aleumanyt alayranyt fi amin dual majlis altaeawun baed alrabie alearabii [The Impact of Omani-Iranian Relations on the Security of the Gulf Cooperation Council Countries after the Arab Spring]” Arab Future Magazine (Center for Arab Unity Studies/Beirut) Issue (445).
5. Al Nuaimi, Ahmed Nouri. 2009. “alsiyasat alkharijiati [Foreign Policy]”, Baghdad: University House for Printing, Publishing and Translation.
6. Al-Araimi, Muhammad bin Mubarak. 2002. “tatawur nizam alshuwraa fi saltanat euman min eam 1981 2000 [The development of the Shura system in the Sultanate of Oman from 1981 to 2000]”, Master’s thesis, University of Jordan, Jordan.
7. Al-Azhari, Muhammad bin Ahmed. 2001. “tahdhib allughati [Language refinement]”. Beirut: Dar Revival of Arab Heritage.
8. Al-Barhawi, Raad Mahmoud. 2018. “alsiyasat aleumanyt tijah ayran fi eahd alsultan qabus (1970 2016) [Omani policy towards Iran during the era of Sultan Qaboos (1970 - 2016)]”, Jordan: Dar Degla for Publishing and Distribution.

9. Al-Desouki, Ayman Ibrahim. 2019. “altahawut alastiratijiu fi alsharq alawsat [Strategic Hedging in the Middle East]”, International Politics Journal (Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies/Cairo), Issue (215).
10. Al-Hadrami, Omar and Al-Qatasha, Muhammad. 2007. “althawabit walmurtakazat fi alsiyasat alkharijiat aleumany [Constants and Foundations in Omani Foreign Policy]” Fourth Scientific Conference: (Oman’s Foreign Relations in the Twentieth Century), Al al-Bayt University, Jordan.
11. Al-Hammadi, Adnan bin Saleh. 2021. “alsiyasat alkharijiat lisaltanat euman hial aljumhuriat alaslamiat alayranyat wamadaa tathiriha ealaa 'amn majlis altaeawun lidual alkhalij alearabii (2011 2020) [The foreign policy of the Sultanate of Oman towards the Islamic Republic of Iran and the extent of its impact on the security of the Arab Gulf Cooperation Council (2011-2020)]” Master’s thesis, Faculty of Arts and Sciences, Middle East University, Jordan.
12. Al-Hinai, Badriya bint Abdullah bin Mansour. 2022. “mabda alhiad al'iijabii watatbiqatuh fi alsiyasat alkharijiat aleumanyt muqaranatan bialfiqh al'iislamii [The Principle of Positive Neutrality and Its Applications in Omani Foreign Policy Compared to Islamic Jurisprudence]”, Scientific Journal (Faculty of Sharia and Law, Al-Azhar University), Part Two, Issue (34).
13. Al-Maamari, Abdul Aziz bin Hilal bin Ali. 2017. “siasat alhiad alayjabi wa'atharuha ealaa alealaqat aleumanyt alearabia (2011 2015) [The policy of positive neutrality and its impact on Omani-Arab relations (2011-2015)]”. Jordan: House of Wisdom Institute, Al al-Bayt University.
14. Al-Shanfari, Ahmed bin Salem bin Ahmed. 1989 - 1990. “alkhitab alsiyasii lilsultan qabus [The Political Discourse of Sultan Qaboos]”, Master’s thesis, National School of Public Administration, Rabat.
15. Al-Sunaidi, Khamis bin Ali bin Khamis. 2020. “alsiyasat alkharijiat lisaltanat euman tujah alazimat alyamania (2015 2020) [The Foreign Policy of the Sultanate of Oman towards the Yemeni Crisis (2015-2020)]” Master’s thesis, Faculty of Arts and Sciences, Middle East University, Jordan.
16. Al-Suwaidi, Ahmed. 2005.“tarikh alealaqat alsiyasiat bayn dawlat alamarat alearabiat almutahidat wasaltanat euman (1970 2000) [History of Political Relations between the United Arab Emirates and the Sultanate of Oman (1970 - 2000)]” Master’s Thesis, Beirut Arab University, Beirut.
17. Al-Wahaibi, Hamoud bin Abdullah bin Hamoud. 2012. “athar almawqie aljughrafii ealaa alsiyasat alkharijiat lisaltanat euman (1970 2011) [The Impact of Geographical Location on the Foreign Policy of the Sultanate of Oman (1970-2011)]”, Master’s Thesis, College of Arts and Sciences, Middle East University, Jordan.
18. Al-Zamakhshari, Abu Al-Qasim Mahmoud bin Amr. 1998. “asas albalaghati [The Basis of Rhetoric]”, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

19. Dagbar, Reda. 2016. “al'awjuh alduwaliat lidustur saltanat euman [International Aspects of the Constitution of the Sultanate of Oman]”, Journal of Legal and Political Sciences (Faculty of Law and Political Sciences, Shahid Hama Lakhdar University in El Oued, Algeria), Issue (13).
20. Fadda, Muhammad Ibrahim. 1973. “athar eamil alshakhsiat fi sune alsiyasat alkharijiati [The Impact of the Personality Factor on Foreign Policy Making]” International Politics Journal (Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies/Cairo), Issue (74).
21. Hamoudi, Hadi Hassan. 1992. “alfikr alsiyasiu aleumany min althawabit alaa almutaghayirati [Omani political thought from constants to variables]”. Muscat: Ministry of Information.
22. Helmy, Mustafa Muhammad. 1961. “alealam althaalith wamutamarat alsalami [The Third World and the Peace Conferences]”. Cairo: Arab Culture Printing House.
23. Kashishian, Joseph. 1996. “ruyat min alkhariji: baed mumayizat alsiyasat alkharijiat aleumanyt [A View from the Outside: Some Features of Omani Foreign Policy]”, Muscat: Omani Diplomatic Institute.
24. Kazem, Muhammad Karim. 2018. “aldawr alaqalimi lisaltanat euman wanamudhaj alhiad al'iijabii [The Regional Role of the Sultanate of Oman and the Model of Positive Neutrality]”,Hammurabi Journal of Research and Studies (Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, Beirut), Issue (25-26).
25. Mukhtar, Ahmed. 2008. “muejam allughat alearabiat almueasirati [Dictionary of the Contemporary Arabic Language]”, first edition, World of Books.
26. Muqallad, Ismail Sabry. 1984. “alealaqat alsiyasiat alduwaliati, dirasat fi al'usul walnazariaati [International Political Relations, A Study in Origins and Theories]”, Kuwait: Kuwait University Press.
27. Muqallad, Ismail Sabry. 1991. “alealaqat alsiyasiat alduwaliati: dirasat fi alasul walnazariaati, alqahirati [International Political Relations: A Study in Principles and Theories]”, Cairo: Academic Library.
28. Mustafa, Ibrahim and others. 2011. “almuejam alwasit majmae allughat alearabiati [The Intermediate Dictionary, Arabic Language Academy]”, Cairo: Dar Al-Dawa.
29. Salim, Mohamed Al-Sayed. 2001. “ tahlil alsiyasat alkharijiati [Foreign Policy Analysis]”. Cairo: Dar Al-Jalil.
30. Sammour, Zuhdi Abdel Majeed. 2010. “tarikh alearab almueasiru [Contemporary Arab History]”. Cairo: United Arab Marketing Company.